

Distr.
GENERALA/39/174/Add.1
E/1984/38/Add.1
12 October 1984
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISHالجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الاولى لعام ١٩٨٤
البند ١٠ من جدول الأعمال
حقوق الانسان

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
البند ١٢ من جدول الأعمال
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

وضع ترتيبات اقليمية لتعزيز وحماية حقوق الانسان

تقرير الأمين العام

إضافة

- ١ - تقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في قراره ٤٠ / ١٩٨٤ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤ ، برجاؤه الى الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، التي لم تبعث بعد الى الأمين العام بتعليقاتها على تقرير الحلقة الدراسية المعنية بالترتيبات الوطنية والمحلية والاقليمية لتعزيز وحماية حقوق الانسان في المنطقة الآسيوية ، التي عقدت في كولومبو في الفترة من ٢١ حزيران / يونيه الى ٢ تموز / يوليه ١٩٨٢ (A/37/422 ، المرفق) ، بأن تفعل ذلك في وقت يسمح بتقديمها الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين .
- ٢ - وحتى ١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ ، لم ترد أية تعليقات جديدة أو إضافية .
- ٣ - بيد أنه بعد قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنظر في هذا البند ، قدمت حكومة سرى لانكا تعليقات استجابة للرجاء المقدم من الأمين العام في مذكرته الشفوية المؤرخة في ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ والمعمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٧ / ١٧١ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، على جميع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . وقد استنسخت هذه التعليقات في مرفق هذا التقرير .

مرفق

تعليقات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لآسيا والمحيط الهادئ على تقرير الحلقة الدراسية
المعنية بالترتيبات الوطنية والمحلية والاقليمية لتعزيز
وحماية حقوق الانسان في المنطقة الآسيوية
(A/37/422)

سرى لانكا

[الأصل : بالانكليزية]
[١٠ تموز/يوليه ١٩٨٤]

١ - أكدت لجنة حقوق الانسان ، في القرار ٧ (د - ٢٤) المؤرخ في ١ آذار/مارس ١٩٦٨ (١) ، على أهمية تشجيع مناقشة ضرورة انشاء لجان اقليمية لحقوق الانسان في المناطق التي لا توجد فيها مثل تلك اللجان . وكررت اللجنة ، فيما بعد ، هذا التأكيد ، ووصلت الى مرحلة اتخاذ الاجراءات باعتماد الجمعية العامة للقرار ١٥٤/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، الذي رجت فيه من الأمين العام أن ينظم في كولومبو في عام ١٩٨٢ حلقة دراسية للنظر في وضع ترتيبات مناسبة لتعزيز وحماية حقوق الانسان في المنطقة الآسيوية ، وأن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين تقريراً عن مداوات الحلقة .

٢ - وفي عام ١٩٨٢ ، استضافت حكومة سرى لانكا الحلقة الدراسية المعنية بالترتيبات الوطنية والمحلية والاقليمية لتعزيز وحماية حقوق الانسان في المنطقة الآسيوية . وحضر هذه الحلقة الدراسية عدد كبير من وفود الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . وأحيل تقرير الحلقة الدراسية الى الأمين العام (A/37/422) . واعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٧/١٧١ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، الذي أحاطت فيه علماً بالتقرير ، ورجت احالته الى لجنة حقوق الانسان مشفوعاً بتعليقات دول آسيا والمحيط الهادئ .

٣ - وترى حكومة سرى لانكا أنه ينبغي التأكيد على أهمية التوعية بحقوق الانسان وعلى ضرورة خلق وعي ، لدى جميع الشعوب ، بقضايا حقوق الانسان . وهذه التوعية ،

في حد ذاتها ، ولا سيما على المدى الطويل ، من شأنها أن تسهم اسهاما مستديما في تعزيز حقوق الانسان . ويمكن ضمان التمتع بحقوق الانسان بتوعية المواطنين بأن جميع البشر سواسية ولهم كرامة . ومن ثم ، فان التوعية السليمة للأطفال وغرس نزعة احترام حقوق الانسان فيهم أمر ضروري . ان ينبغي تنشئة العقول الشابة في جو خال من التحيز ، غير ملوث بالتمييز بسبب الطائفة أو العقيدة أو العرق أو اللون ، وهذا شرط أساسي ، بصفة خاصة ، في المجتمعات المتعددة الأجناس والديانات .

٤ - وفي سرى لانكا ، تقوم المنظمات الوطنية ، مثل معهد سرى لانكا لتمويل المشاريع ، ومركز سرى لانكا لحقوق الانسان ، بدور رئيسي في تعزيز تدريس حقوق الانسان بوصفها احدى المواد في المناهج الدراسية بالمدارس . كما عززت تلك المنظمات توعية الكبار بحقوق الانسان ، وقامت بتوزيع مطبوعات تهدف الى تشجيع وتعزيز الاهتمام بحقوق الانسان . كذلك ، قامت تلك المنظمات باتخاذ الترتيبات لعقد حلقات دراسية وتنظيم مناقشات ، كما روجت لبرامج لقيت قبولا ونجاحا واسعا في النطاق ، مثل تنظيم مسابقات بين تلاميذ المدارس لتصميم ملصقات بشأن موضوع حقوق الانسان . وقد سلمت لجنة حقوق الانسان في جنيف بقية هذه البرامج ، مثل سابقة الملصقات ، نظرا لما تنطوي عليه من جاذبية فنية لجميع الأعمار . وقد قام مركز سرى لانكا لحقوق الانسان بترجمة الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وغيره من الوثائق الهامة المتعلقة بحقوق الانسان ، الى اللغات المحلية ؛ كما استخدم وسائل الاتصال الجماهيري في نشر الاهتمام بحقوق الانسان بين جميع القطاعات السكانية .

٥ - كما اتخذت هذه المنظمات الوطنية ترتيبات لعقد حلقات دراسية دعي اليها مشاركون من منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، مما يؤدي الى تشجيع قيام مبادرات اقليمية هامة في مجال تعزيز حقوق الانسان .

٦ - وتوجد منظمات وطنية مشابهة في أجزاء أخرى من منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، وهي بحاجة الى دعم من مؤسسات مختلفة في منظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما من المؤسسات الاقليمية التي هي اقدر ان تقيم بدقة الاحتياجات الخاصة لكل منطقة مع مراعاة خصائصها الخاصة .

٧ - ومن الضروري دراسة خبرات كل منطقة من جانب المناطق الاخرى . ومن المفيد دراسة مختلف الطرائق التي سبق تطبيقها بنجاح في المناطق الاخرى من العالم كإفريقيا مثلا ودراسة الجوانب الأنسب للاحتياجات الخاصة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ .

٨ - واقترحت سرى لانكا انشاء هيئة او مؤسسة ترمي الى تعزيز احترام حقوق الانسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، فضلا عن انشاء منظمة اقليمية تضطلع بوظائف الحماية .

كما اقترح وضع ميثاق آسيوي لحقوق الانسان ، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للمنطقة .
وقد نوقش هذان الاقتراحان في الحلقة الدراسية ، التي رأت انه قد يكون من السابق
لأوانه ، في هذه المرحلة ، النظر في انشاء جهاز يستهدف الحماية ، بيد انها قد أوصت
باتخاذ ترتيبات اقليمية لتعزيز حقوق الانسان .

٩ - وكخطوة أولى ، يقترح انشاء مراكز ايداع لوثائق الأمم المتحدة وغيرها من المواد
المتعلقة بحقوق الانسان على أساس اقليمي . وهذا من شأنه أن يساعد كثيرا على اتاحة
الوثائق وغيرها من وسائل الدعم للبرامج التعليمية في ميدان حقوق الانسان ، مما
يؤدي الى تشجيع نشر المعلومات المتعلقة بحقوق الانسان ، داخل المنطقة ، على نطاق
أوسع على جميع المستويات .

١٠ - وترى حكومة سرى لانكا انه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أيضا أن تعقد حلقات
تدريبية وحلقات دراسية دورية لممثلي الحكومات ، فضلا عن الخبراء المعترف بهم الذين
تسميهم الدول في المنطقة . وقد أتاحت حلقة الخبراء الدراسية التي عقدت في جنيف ،
في حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، تبادلًا غنيا للآراء وتجميعا للخبرات من جانب الخبراء في
مجال حقوق الانسان في مختلف أرجاء العالم . وكان هذا التفاعل للأفكار مفيدا لى
أقصى حد . وان من شأن عقد حلقات دراسية مشابهة تركز على الجانب الاقليمي بوجهه
خاص ، أن يمكن الخبراء أو ممثلي الحكومة الذين ينتمون الى منطقة معينة من تقاسم
خبراتهم ، ومناقشة الطرائق المختلفة التي جربتها حكوماتهم المختلفة لدى مواجهتها
لمشاكل مشتركة .

١١ - وستكون سرى لانكا على استعداد للنظر في تأييد أى اقتراح يؤدي الى تعزيز
مبادرات الأمم المتحدة من أجل اتخاذ ترتيبات اقليمية لتعزيز حقوق الانسان ، بما في
ذلك اتاحة تسهيلات الاستضافة ، عند الاقتضاء ، من أجل المساعدة على تنفيذ الأفكار
والاقتراحات الواردة في هذه المذكرة .

الحواشي

(أ) أنظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الرابعة
والاربعون ، الملحق رقم ٤ (E/4475) ، الفصل الثامن عشر .
